

بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الأمنية العدد (39) لعام 2023م

جريمة التستر التجاري في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة

الباحث/فواز بن خلف المطيري

أهمية البحث

- تكمن أهمية البحث في تردد أفعال التستر التجاري بين مسؤوليتين قانونيتين: إحداها جنائية، والأخرى تأديبية إدارية.
- الجريمة والمخالفة لا يمكن أن يتم المساواة بينهما في المعالجة والمكافحة لاختلاف الخطورة والآثار المترتبة عليهما.
- تسليط الضوء على الاعتبارات والعناصر التي يجب على ناظر القضية أن يتأكد من تحققها وتوافرها في تكييفه لفعل التستر التجاري بين الجريمة والمخالفة.
- تمييز المسؤوليات القانونية:
- الباحث ركز على ضرورة تمييز أفعال التستر التجاري بين المسؤوليات القانونية الجنائية والإدارية.
- هذا التركيز يدعم الفكرة المركزية للبحث ويعطي تصوراً واضحاً عن حاجة النظام الجديد لتعزيز العدالة عبر عدم المساواة بين الجرائم والمخالفات.
- ارتباط الأهمية بالنظام القانوني الحديث:
- أهمية البحث جاءت مرتبطة مباشرةً بالنظام القانوني السعودي الحديث، حيث يوضح الباحث أن النظام الجديد يعزز التصنيف والتفرقة القانونية.
- هذا الارتباط يجعل أهمية البحث ذات صلة مباشرة بتطوير المنظومة القانونية.
- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية:
- اقتضت فقرة أهمية البحث على الجوانب القانونية دون أن توضح كيف تؤثر جريمة التستر على الاقتصاد والمجتمع السعودي.
- كان من الأفضل أن يشير الباحث إلى أثر التستر التجاري على التنافسية الاقتصادية أو سوق العمل.

أثر البحث على الجهات التنفيذية:

- الباحث لم يوضح كيف يمكن للجهات التنفيذية، مثل الجهات الرقابية أو المؤسسات التجارية، أن تستفيد من التمييز بين الجريمة والمخالفة في تطبيق النظام الجديد.
 - إضافة هذا الجانب كان سيعزز أهمية البحث ويدعمه بتطبيقات عملية قد تساعد الجهات التنفيذية في مكافحة التستر بشكل أكثر فعالية.
- ### الأثر العملي على المجتمع:
- لم تتضمن فقرة الأهمية أي توضيح لكيفية تأثير نتائج البحث على المجتمع بشكل عام، كالتأثير على سلوكيات الأفراد والشركات تجاه التستر.
 - كان من المفيد لو شملت الأهمية إشارة إلى دور البحث في توعية الجمهور أو زيادة الفهم القانوني لهذه الجريمة، مما يزيد من فاعلية البحث على أرض الواقع.

أهداف البحث

تعكس أهداف البحث سعيه لإيجاد حلول عملية وتقديم فهم عميق لمشكلة التستر التجاري، مما يجعلها متماشية مع الاحتياجات الواقعية، ويمكن تحليل الأهداف كالتالي:

تحديد أنواع وأبعاد التستر التجاري

- يهدف البحث إلى تصنيف وتوضيح أنواع التستر، وهو هدف أساسي لأنه يساعد على تمييز الجرائم من المخالفات الإدارية، مما يساهم في معاملة الحالات بشكل عادل.
- هذا التفصيل يدعم الجهات التنفيذية في اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية، ويوضح للقضاة كيف يمكن تطبيق القانون على نحو عادل.

تقديم توصيات عملية للتطبيق القانوني

- من بين أهداف البحث تقديم إرشادات للجهات التنفيذية والقضائية حول كيفية التعامل مع جريمة التستر التجاري.
- هذا الهدف يعزز من واقعية البحث وأثره العملي، حيث يقدم للسلطات توصيات تساعد في تحسين تطبيق النظام الجديد، وتوفير حلول لمواجهة التحديات التي قد تعترضها عند تنفيذ القانون.

إبراز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتستر التجاري

- يسعى البحث إلى توضيح كيفية تأثير التستر التجاري على الاقتصاد والمجتمع، مما يعطي بعداً شمولياً للموضوع ويساعد الجهات الحكومية وصناع القرار في فهم الآثار السلبية لهذه الجريمة على المجتمع ككل.

- هذا الهدف يعزز الوعي العام حول القضية ويشجع على اتخاذ إجراءات تصحيحية تسهم في بناء بيئة اقتصادية سليمة.
- تشجيع التوعية والمشاركة المجتمعية في الحد من التستر
- من خلال التركيز على دور التوعية كجزء من الحل، يشجع البحث على إشراك المجتمع في مكافحة التستر التجاري، مما يخلق بيئة وعي وقوانين واضحة.
- هذا الهدف يجعل من البحث مشروعًا شموليًا يربط بين القانون والمجتمع، ويسهم في تغيير ثقافة الأفراد تجاه هذه القضية.

فروض البحث

- فرض فاعلية النظام القانوني الجديد في مكافحة التستر التجاري
- يهدف الفرض إلى إثبات أن النظام الجديد سيعزز مكافحة التستر.
- البحث يدعمه بتوضيح الفروق بين النظامين القديم والجديد.
- فرض أن تفاوت العقوبات بناءً على نوع التستر يعزز العدالة
- يفترض الفرض أن تصنيف الجرائم والعقوبات يعزز العدالة، والبحث يبرز هذا التحليل بشكل جيد.
- فرض تأثير التستر التجاري السلبي على الاقتصاد الوطني
- يناقش البحث تأثير التستر على الاقتصاد، ويدعم هذا الفرض بشكل جيد من الناحية النظرية.
- فرض وجود تحديات في تطبيق النظام الجديد
- الفرض يقر بصعوبات التطبيق مثل نقص التدريب والتقنيات، والبحث يناقشه بشكل واقعي.
- فرض أن توعية المجتمع تقلل من جريمة التستر
- يعتمد الفرض على دور التوعية كوسيلة وقائية، والبحث يؤكد هذا الجانب.

الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الأول